تقييم مدى قدرة معايير بازل على تحسين جودة التقارير المالية للبنوك التجارية
Evaluating the Impact of Basel Standards on the Quality of Financial Reports in the Commercial Banking Sector

محمد محمود محمد مرسي[1]، د. محمد عبد العزيز عبد الله[2]، د. حنان محمد درويش[3]

ملخص البحث:

عمد البحث لمحاولة تقييم آثار مقررات لجنة بازل على جودة التقارير المالية ؛ بهدف العمل على تخفيض المخاطر الاستثمارية بقطاع البنوك التجارية ، عبر الوقوف على أبرز المخاطر ، وآثارها، في اطار نظرة تحليلية انتقاديه لمقررات بازل ومدى كفايتها .

وخلص لوجود دورا محوريا لمقررات بازل في رسم اطار السياسات المالية البنكية ، فضلا عن زيادة حجم الأموال المخصصة كاحتياطيات ، ضمان مستوى أعلى نسبيا من الإفصاح والشفافية عند إعداد القوائم المالية ، وزيادة جودة مكونات رأس المال المصرفي ، وبالتبعية قدرته على تغطية أغلب المخاطر المصرفية ، وبالتالي زيادة مقدرة البنك على التصدي لحدوث أي أزمات مالية مستقبلا .

الكلمات الرئيسية :

لجنة بازل للرقابة المصرفية ، جودة التقارير المالية ، مخاطر الاستثمار ، البنوك التجارية .

Abstract:

The study was intended to attempt to evaluate the effects of the Basel Committee decisions, on the quality of financial reports; with the aim of reducing investment risks in the commercial banking sector. By reviewing the most important types of banking risks and their effects, within the framework of a critical analytical view of Basel standards and their adequacy.

The study concluded that there is an important role for the Basel decisions in drawing the broad framework for bank financial policies, as well as increasing the volume of funds allocated as reserves. It also concluded that following Basel standards guarantees to a large extent a higher level of disclosure and transparency in the financial statements, and consequently its ability to cover most banking risks.

Keywords:

Basel Committee for Banking Supervision, Quality of Financial Reports, Investment Risks, Commercial Banks

[1] طالب دكتوراة – كلية التجارة – جامعة السويس

[2] أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد المتفرغ – كلية التجارة – جامعة السويس

[3] مدرس المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة السويس

أولا) الإطار العام للبحث :

١. المقدمة وطبيعة المشكلة:

الهدف الأساسي والطبيعي المفترض للبنك ، هو تعظيم ثروة حاملي أسهمه ، وفي ظل تزايد أهمية مخرجات لجنة بازل ، أعقاب الأزمات المالية ، ألقى الأمر عبئا إضافيا حتم التفكير في عملية تقييم لتلك المخرجات ومدي كفايتها ، خصوصاً في ظل العديد من الشواهد التي قد تمهد لأزمات مالية محتملة ، كأزمة تهاوي أسعار النفط الخام ٢٠٢٠م ، وتذبذب الطلب بسبب كورونا، وآثار ذلك علي قطاع البنوك التجارية ،

وبالنظر إلى أن التقارير المالية تعد أحد أبرز الوسائل التي قد يمكن للمستثمرين الاستعانة بها في تقييم الأوضاع الاستثمارية ، وحيث أن أحد أهم أهداف لجنة بازل هو رفع مستوى الثقة بالبنوك ، وتجنب حدوث أزمات مالية قد تعصف بمدخرات المستثمرين أصبح من الأهمية بمكان تقييم ودراسة طبيعة انعكاس معايير لجنة بازل على جودة التقارير المالية بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار بالبنوك التجارية .

وبناء على ما سبق إيجازه يمكن التعبير عن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي : ما أبرز آثار تطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية على جودة التقارير المالية ، وهل سيسهم تطبيقها في تخفيض المخاطر الاستثمارية بالبنوك التجارية ؟

٢. أهمية الدراسة:

يمكن تقسيم أهمية البحث إلى :

أ. **أهمية علمية:** وتتمثل في قلة عدد الدراسات التي تعرضت لأثر معايير بازل على جودة التقارير المالية أو على إدارة المخاطر المصرفية ، فأغلب الدراسات السابقة – على حد علم الباحث – تناولت فقط أثر أحد إصدارات بازل(I،II،III)، فضلا عن أن أغلبها قد تم في ظل ظروف اقتصادية شبه طبيعية أو اعتيادية ، ولم تتم في ظل تغير بعض الظروف الاقتصادية وظهور أزمات جديدة ، بما لها من انعكاسات محتملة على البنوك كأزمتي تهاوي أسعار النفط ٢٠٢٠ م ، وتذبذب الطلب علي بعض السلع والخدمات بسبب فيروس كورونا.

ب. **أهمية عملية:** وتتمثل في الدور المحوري الذي تقوم به البنوك التجارية للاقتصاد القومي، وأهمية الحفاظ على استقرار القطاع البنكي، فضلا عن تعزيز ثقة المستثمرين به.

٣. هدف البحث:

يسعى البحث إلى محاولة تحقيق هدف أساسي يتمثل في دراسة وتحليل انعكاسات معايير لجنة بازل علي جودة التقارير المالية في ضوء نظرة تحليلية شاملة لإدارة مخاطر الاستثمار المصرفي بين الربحية والمخاطرة .

٤. فرض البحث :

عبر العرض السابق لمشكلة وأهمية وهدف البحث ، يمكن صياغة الفرض التالي :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ، وبين جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية" .

٥. متغيرات البحث :

أ- **المتغير المستقل (x) تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية** : ويمكن التعبير عن المتغير المستقل عبر المؤشرات التالية :

- x_1 : مؤشر كفاية رأس المال .
- x_2 : مؤشر كفاية السيولة
- X_3: مؤشر الرافعة المالية

ب- ثانيا : المتغير التابع (y) جودة التقارير المالية : ويُعبر عنه عبر المؤشرات التالية:

- y_1 : جودة الأرباح .
- y_2 : معدل العائد على الأصول
- y_3 : الاستحقاقات الاختيارية .

٦. منهج البحث :

في ضوء مشكلة وهدف وأهمية البحث اعتمد الباحث منهجين أساسين هما :

أ-المنهج الاستقرائي :حيث قام الباحث في هذا البحث بالاطلاع واستقراء مجموعة من الدراسات العلمية التي استهدفت موضوع البحث ، عبر دراستها وتحليلها لمحاولة الوقوف على ما انتهت إليه تلك الدراسات والاستفادة منها في عملية اختبار فرض البحث.

ب- المنهج الاستنباطي : استخدم الباحث المنهج الاستنباطي بهدف محاولة الكشف عن أبرز النتائج المنطقية المترتبة على اختبار فرضية البحث ، عبر الدراسة العملية ، حيث يستهدف الباحث من خلال هذا البحث تأكيد مطابقة واختبار فرض البحث مع ما انتهت له الدراسة النظرية.

٧. مجال وحدود البحث :

أ. مجال البحث : يمكن تقسيم مجال البحث على النحو التالي :

- **مجال زمني :**

اهتم البحث بالفترة الزمنية من (٢٠١٤ : ٢٠٢٠) م بمعدل سبعة سنوات .

- **مجال مكاني:**

ركز الباحث البنوك التجارية العاملة بمصر والمقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والمطروح أسهمها للتداول .

ب. حدود الدراسة: يخرج عن حدود هذا البحث ما يلي :

- البنوك متخصصة أو غير التجارية .
- أية مخاطر استثمارية أخرى خلاف كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة كأحد أهم أنواع المخاطر الاستثمارية .

٨. تقسيمات البحث :

بُغية تحقيق أهداف البحث ؛ قسم البحث هيكليا الى العناصر الرئيسية التالية :

أولا : التحليل المحاسبي لمقررات بازل وانعكاساتها علي عملية إدارة المخاطر المصرفية.

ثانيا: انعكاسات معايير لجنة بازل علي جودة التقارير المالية.

ويمكن تناول العناصر السابقة بشيء من التفصيل على النحو التالي :

أولا : التحليل المحاسبي لمقررات بازل وانعكاساتها علي عملية إدارة المخاطر المصرفية:

بنهاية عام ٢٠١٩ وبداية عام ٢٠٢٠ ، ومع تزايد وتيرة التغيرات المتسارعة في البنية الاقتصادية العالمية ، والتي ألقت ببعض ظلالها علي قطاع البنوك ، كعنصر محوري بالنظام الاقتصادي العالمي ، وبانخفاض حجم الطلب على العديد والعديد من السلع والخدمات كأحد انعكاسات الرئيسية لانتشار فيروس كورونا ، وكذا في ظل ما أُطلق عليه أزمة تهاوي أسعار النفط العالمية في ذات الفترة تقريبا ، كل ذلك وغيره ؛ ساهم في زيادة أهمية وجود عملية تقييم متكاملة ، لأثر مقررات لجنة بازل علي جودة التقارير المالية للبنوك التجارية ، بُغية العمل على تخفيض المخاطر الإستثمارية .

١- أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية :

بهدف الحفاظ على استقرار الأسواق ، استهدفت لجنة بازل مجموعة أهداف ، لعل منها [١] :

١() محمد إبراهيم محمد وآخرون ، "أثر احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك المصرية "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس - كلية التجارة ، ع ٤ ، (ديسمبر ٢٠٢٠) ، ص.ص ٥٥-٧٤.

أ- **دعم الاستقرار في النظام البنكي:** خصوصا بعد تفاقم أزمات المديونية الخارجية لعدد غير قليل من الدول النامية ، فضلا عن توسع بعض البنوك بعمليات الإقراض لتلك الدول؛الأمر الذي أسفر عن تزايد الديون المشكوك في تحصيلها؛بماأضعف المراكز المالية لها .

ب- **التوسع في محاولة استحداث آليات للتكيف مع التغيرات المتعلقة بقطاع البنوك :** كالعولمة والتشريعات الجديدة ، فضلا عن المعوقات التي قد يمكن تحد من اتساع النشاط البنكي.

ج- **تقليل المنافسة غير العادلة بين البنوك:** وتنشأ ، بسبب فروق متطلبات الرقابة بين البلدان المختلفة ، خصوصا ما يتعلق برأس المال المصرفي.

د- **تعيين الحد الأدنى لرأس المال الواجب على البنك الاحتفاظ به:** وذلك في إطار سعي لجنة بازل لوضع معيار لكفاية رأس المال **Capital Adequacy Framework** ، بغرض تحقيق الآتي:

- تحقيق تكافؤ الفرص .
- تعديل استراتيجية مواجهة الخسائر، باعتبار رأس مال البنك خط الدفاع الأخير تجاه خسائر.
- ضمان استقرار النظام البنكي ، وفق آلية احتفاظ البنوك برؤوس أموال تتكافئ مع كم وكيف المخاطر المحتملة .

٢- ما قبل اتفاقية بازل (3) :

لن يحاول الباحث الإسهاب كثيرا بالتعرض لاتفاقيتي (1 ، 2)، وسيحاول الاكتفاء بمحاولة عرض مختصرة لمدى تطور مقررات بازل انتهاء ببازل (3) . حيث ساهم تجاهل بازل(١) لاحتمالات تبدل الظروف الاقتصادية لبعض الدول، وذلك حين قسمت الدول لمجموعتين الأولى ذات المخاطرة الأقل نوعا ما ، بينما اشتملت الثانية على الدول ذات درجة المخاطرة الأعلى نسبيا.

فضلا عما انتهت اليه بازل (١) من تمييز غير عادل بين الدول،فقد أُبرمت تلك الاتفاقية في وسط ظروف حالت دون المنافسة العادلة، حيث اعتبرت عملية الإقراض لدول (OECD) إقراضا خاليا من المخاطر، ومن ثم فهو دون مقابل لرأس المال ، بينما ينبغي التحوط بما يوازي ٨ % عند إقراض باقي الدول[1] .

١() صندوق النقد العربي ،" الملامح الأساسية لاتفاق بازل ٢ والدول النامية " ، دراسة مقدمة إلي الاجتماع السنوي الثامن والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية المنعقد بالقاهرة ، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة ، ص.ص ١٥ :١٦

كل هذا وغيره ساهم في عدم قدرة بازل(١) على توفير الحماية الكافية للبنوك ، ومثال ذلك أزمة النمور الآسيوية ، عام ١٩٩٧م ، الأمر الذي دعى أغلب المؤسسات المالية ، للتفكير في كيفية تلافي أوجه الخلل التي ظهرت بتطبيق بازل(1) .

واستنادا على ذلك ، جائت اتفاقية بازل (2) ، والتي سمحت للبنوك الاختيار بين التصنيف الائتماني الخارجي للوكالات المتخصصة ، أو التصنيف الداخلي للبنوك ، وقامت كذلك بتغيير معدلات الأوزان الترجيحية ، الخاصة بمخاطر الائتمان للأصول ، والتي تراوحت في مقررات بازل(١) من (٠ : ١٠٠٪) ، بينما في بازل(2) ، أضحت من (٠ : ١٥٠٪) ، وفي ذات الوقت وعلى حين اعتمدت مقررات بازل(1) علي ركيزة رئيسية ، هي متطلب الحد الأدنى لرأس المال ، فقد أضافت اتفاقية بازل (2) ركيزتين اضافييتين أُخريتين هما المراجعة الرقابية وانضباط السوق[١]. وبالرغم من ذلك لم تستطع بازل(2) توفير الحماية الكافية للبنوك ، فقد اندلعت أزمة الرهن العقاري في ٢٠٠٨ كأحد نتائج استخدام القروض والرهونات العقارية ، ومع اتجاه أغلبية البنوك لاستخدام البنود خارج الميزانية ، خصوصا المتعلقة بالمشتقات المالية والعقود المستقبلية[٢].

٣- بازل (٣) :

عقب الأزمة المالية العالمية في سبتمبر ٢٠٠٩ ، اتفق زعماء مجموعة العشرين G20 مع بعض مسئولي البنوك علي المطالبة باستحداث قواعد أكثر تشددا، بخصوص رؤوس الأموال البنكية ، بُغية الحد من آثار الأزمات المالية مستقبلا ؛ لذلك ففي ١٢ سبتمبر ٢٠١٠، قامت لجنة بازل بالإعلان عن مجموعة قواعد أشد حزما ، بهدف زيادة قدرة البنوك على مواجهة الأزمات ، أطلق عليها (3) أو دعائم الصد.

١/٣ أبرز الإصلاحات الواردة ببازل(3)[٣] :

١. إلزام البنوك على الاحتفاظ برأس المال الأساسي ، بما يعادل ٤.٥ % كحد أدني ، وذلك من أصولها مكتنفة المخاطر ، بزيادة ٢٪ عن بازل (2).
٢. زيادة معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي من(٤: ٦ %) ، مع عدم احتساب الشريحة الثالثة بمعدل كفاية رأس المال. وذلك بشكل تدريجي ابتداء من يناير ٢٠١٣ مرورا ببداية العمل بها عام ٢٠١٥ ، انتهاء بإقرار تنفيذها بشكل كامل عام ٢٠١٩ (كان ذلك قبل صدور بازلIV).

١() د. هشام حسن عواد المليجي و د.عماد سعد محمد الصايغ ، " مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل III : دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،مصر،ع٤ ، (أكتوبر٢٠١٢) ، ص.ص ١١١١- ١١١٣.

٢() إيمان علي عبد الوهاب و آخرون ، " القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء إتفاقية بازل (III) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS): دراسة تطبيقية " ، **مجلة البحوث المالية والتجارية** ، كلية التجارة – جامعة بورسعيد ، ع ١ ، ٢٠١٩ ، ص ١٢٨ .

٣() **إضاءات مالية ومصرفية** ، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، الكويت ، السلسلة الخامسة ، ع ٥ ، ٢٠١٢ ، ص٣.

٣. تكوين احتياطي أسهم عادية جديد يعادل ٢.٥٪ من الأصول ، أي أن علي البنوك أن تزيد من رأس مالها الممتاز المحتفظ به لمواجهة الأزمات المستقبلية لثلاثة أضعاف ، ليصبح ٧ %. وعند الانخفاض عن ذلك يحق للسلطات النقدية فرض قيود على المكافآت ، وتوزيعات الأرباح.

٤. بموجب بازل (3) تحتفظ البنوك باحتياطي لمقابلة الآثار السلبية لحركة الدورة الاقتصادية بنسب من (٠: ٢,٥ %) من رأس المال الأساسي ، بالاضافة لتوفير الحد الأدنى من مصادر التمويل المستقرة ، وكذا نسب السيولة ؛ بُغية ضمان الوفاء بالتزاماتها[١] .

٢/٣ أهداف معايير لجنة بازل (3):

استهدفت الإصلاحات المتخذة من قبل لجنة بازل ، فيما عُرف ببازل(3) إلي ما يلي[٢] :

١/٢/٣ دعم الشفافية والإفصاح بقطاع البنوك.

٢/٢/٣ تحسين كل من عملية إدارة المخاطر ، والحوكمة بالقطاع البنكي.

٣/٢/٣ تدعيم قدرة قطاع البنوك علي مجابهة الضغوطات والأزمات المالية المستقبلية المحتملة.

٣/٣ مقررات بازل (3) والرقابة الإشرافية علي قطاع البنوك:

يُعد دور الرقابة الإشرافية على قطاع البنوك ، والذي يناط به البنك المركزي – باعتباره السلطة المالية النقدية الرقابية الأولى محليا– بمثابة مجموعة من الأُطر الإجرائية التي تتبعها البنوك المركزية أو سُلطات النقد، بُغية تدعيم والحفاظ علي المراكز المالية للبنوك ، بهدف المساهمة بشكل مدروس وفعال في قاطرة التنمية الإقتصادية ، ويحافظ في ذات الوقت علي مكتسبات وحقوق كافة الأطراف المهتمة ذات الصلة . ويمكن النظر إلى الرقابة الإشرافية علي قطاع البنوك بمثابة فن التعامل مع تلك البنوك إشرافيا ، من أجل تحقيق أهداف الحماية و الوقاية ، ولعل أهمها الآَتي:

١/٣/٣ حماية فئات المستثمرين المختلفة من المودعين والمساهمين والمقرضين .

٢/٣/٣ منع انتشار المخاطر المنتظمة ، والتي قد تنشأ في بنك ما ، ثم تنتشر بباقي البنوك.

٤/٣ المتطلبات الأساسية لاتفاقية بازل (3):

أتخذت لجنة بازل (3) العديد من الإصلاحات الهامة ، التي تتعلق بنوعية ،كمية رأس المال التنظيمي ، فضلا عن تحسين منهجية عملية تغطية وإدارة المخاطر، ويمكن عرض أبرز تلك الاصلاحات فيما يلي :

---

[١] () عمار عريس و د. مجدوب بحوصي ، " تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي " ، **مجلة البشائر الإقتصادية** كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار الجزائر،مج ٣ ،ع ١، (مارس٢٠١٧)، ص ١٠٦.

[٢] ( ) The Basel III Accord ., Available at : https://www.basel-iii-accord.com/

١/٤/٣ تعزيز عملية تغطية المخاطر : قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإدخال ، العديد من الإصلاحات المتعلقة بكل من المتطلبات الخاصة بدفاتر التداول ، وعمليات انكشاف التوريق المعقدة ، وأخيرا المصادر الأساسية للمخاطر المتعلقة بأعمال البنوك الدولية .

٢/٤/٣ إقرار معدل الرافعة المالية ، وذلك كمتطلب تكميلي لرأس المال علي أساس المخاطر : فقد أدرجت لجنة بازل اشتراط معدل الرافعة المالية ؛ بُغية العمل على تقييد معدلات الديون بالبنوك ، مما يُسفر عن تقليل خطر تخفيض الديون ، فضلا عن توفير ضمانات إضافية ، ضد الخطأ بعملية القياس ومخاطر النماذج ، عبر العمل على توفير مكمل بسيط و شفاف ومستقل لمقياس المخاطر[١] .

٣/٤/٣ معالجة المخاطر النظامية: شددت لجنة بازل القيود المفروضة والمتعلقة بالانكشاف الكبير ، وعملية تعزيز الرقابة ، كما أضافت بعض الرسوم الإضافية بالنسبة للديون المكفولة ، فضلا عن رأس المال المشروط ، ورسوم إضافية للسيولة.

٤/٤/٣ اعتماد معايير علمية للسيولة: أقرت لجنة بازل ، استخدام معايير السيولة ، المتفق عليها دوليا ، بفرض تعيين متطلبات دنيا لمعايير السيولة ، ومن ثم فقد عمدت اللجنة لإقرار النسبتين الماليتين التاليتين[٢] :

- نسبة صافي التمويل المستقر **Net Stable Funding Ratio (NSFR)** .
- نسبة تغطية السيولة **(Liquidity Coverage Ratio (LCR.**

٥/٤/٣ مجالات تطبيق اتفاقية بازل(3): بتزايد التعقيدات التفصيلية في بازل (3) ؛ تم منح البنوك فترة زمنية كمهلة ، فقد تم بدء العمل وفقا لاتفاقية بازل (3) بحلول العام ٢٠١٣ م ، بشكل مرحلي تدريجي ، وهو الأمر الذي تم على النحو التالي:

١. بالنسبة للحد الأدنى لنسبة رأس مال الأسهم العادية الخاص بالشريحة الأولي ، فقد بدأت بمعدل ٣.٥٪عام ٢٠١٣م ، وفي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وصلت ٤ثم ٤.٥٪ على الترتيب.

٢. بالنسبة لرأس المال بهدف التحوط ، فقد بدأ ب ٠.٦٢٥٪ في ٢٠١٦م ، ثم زاد إلي ١.٢٥٪ في ٢٠١٧م ، وفي عام ٢٠١٨ وصلت النسبة إلي ١.٨٧٥٪ ، وأخيرا وصل معدل رأس المال النهائي بهدف التحوط ل ٢.٥٪ في ٢٠١٩ م .

---

[١] () د. إبراهيم محمد إبراهيم و د. نادية أبو فخره محمود ، " تأثير مخاطر الإستثمار علي الأداء المالي لصناديق الإستثمار بالبنوك التجارية المصرية " ، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة** ،ع ٤ ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، (أكتوبر ٢٠١٤) ، ص ٦٢.

[٢] () د. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد ، " الرقابة المصرفية وسلامة العمل المصرفي: دراسة في ضوء معايير لجنة بازل الدولية " ، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** ، جامعة المنصورة ، ع ٧٥ ، (مارس ٢٠٢١) ، ص ٩٦٩.

٣. فيما يتعلق بنسبة تغطية السيولة ، فقد بدأ العمل بها ابان عام ٢٠١٥م ، بنسبة ٦٠٪ ، وبزيادة سنوية ١٠٪ ، وصولا ل ١٠٠٪ بداية العام ٢٠١٩ م .

٦/٤/٣ صعوبات وعقبات تطبيق اتفاقية بازل(3): بالرغم من كثافة حجم الجهود المتواترة لإتمام اتفاقية بازل(3) إلا أن ذلك لم يمنع وجود بعض العقبات والتحديات العملية أثناء التطبيق ، ويمكن عرض أبرز تلك العقبات علي النحو التالي :

١. استخدام البنوك نماذج داخلية عند تقدير الأصول المرجحة بالمخاطر، يترك بعض الحسابات مفتوحة ، بما يُمكن من التلاعب في تقدير متطلبات رأس المال [١].
٢. عدم توافر أدوات تقييم نموذج العجز المتوقع **Expected Shortfall (ES)** باعتباره مقياسا لمخاطر السوق[٢].
٣. عدم قدرة حسابات الارتباط المدرجة بالمبادئ الإرشادية لبازل (3) علي توفير تقديرات دقيقة ومفيدة لعوامل المخاطر النظامية ، وبالتبعية تقديرات المخاطر غير المتوقعة ، وذلك بسبب الطبيعة الديناميكية المتغيرة للمخاطر النظامية ، فمن غير الممكن تقديرها بالاعتماد علي نماذج حسابية مستقاة من بيانات تاريخية فعلية.
٤. وجود قوانين وتشريعات تُلزم البنوك بالتأمين علي الودائع،قد يُسفر عن عدم اهتمام المودعين من أصحاب الودائع المتدنية بجودة أصول البنك[٣] ، ومن ثم تعتبر قدرة التأمين علي الودائع عائقا قويا أمام قوى انضباط السوق[٤].
٥. تتطلب عملية تطوير وتصميم وتنفيذ " نموذج رأس المال المخاطر" المتزايدة Incremental Risks Capital Charge (IRC) الكثير من التكلفة والوقت [٥].
٦. لم يتم التحقق عمليا ، من صحة افتراض أن كافة البنوك ربما تتمتع بمعدل الانكشاف نفسه ، وذلك فيما يتعلق بالمستويات العالية المخاطر [٦].

---

(1) Mc namara, C., Tente, N., & Metrick, A.," **Swiss Finish to Basel III"**,C., Tente, N., & Metrick, A.," Swiss Finish to Basel III", Online Posted Research, 2015, pp 1-10
Online Posted Research, 2015, p.2.
Available at : www.ssrn.com

(2) Du, Z., & Carlos, Z.," **Back testing Expected Shortfall : Accounting for Tail Risk**" , Online Posted Research, 2015, p.2.

(3) Pacces, A., " **The Future in Law and Finance** ", Online Posted Research,2013, p.16.

(4) Ojo, M.," **Preparing For Basel IV – Why Liquidity Risks Still Present A Challenge to Regulators in Prudential Supervision**", Online Posted Research , 2013, p.5.

(5) Went, P.," **The Incremental Risk Capital Charge – a Challenge for Risk Managers**", Online Posted Research , 2015, p.5.

(٦) Aubrey, T., & Le Pera, G., **Op. Cit**., P 6.

٧. رأس المال القابل للتحويل الطارئ Contingent Convertible Capital (COCO) يعتبر من الناحية النظرية أحد دعائم متطلبات رأس المال ، بينما بالواقع العملي ، فإن ذلك يعتمد علي انتظام دورية ، وسرعة الحسابات الرسمية لقيمته والإعلان عنها ، ونظرا لأن الإفصاح عنه عادة ما يتم بشكل ربع سنوي ، لذا فإن التحركات السريعة إزاء الأزمات المالية ، قد لا تُمكن من توفير التحديثات في الوقت المناسب،بما قد يشير الى أن اعتماد البنوك علي رأس المال القابل للتحويل الطارئ قد لا يحسن من متطلبات رأس المال بشكل كاف[١].

٨. يؤمن البعض بعدم كفاية حجم وكيف الجهود المبذولة ، لتحقيق درجة تنسيق مناسبة بين النظم المحاسبية ، وبين تقارير المخاطر المصرفية ، بُغية العمل علي استعادة المصداقية ، فضلا عن استعادة الثقة من الأطراف ذات الصلة[٢].

٩. عدم وجود الاهتمام الكاف من قِبل الاتفاقية بمخاطر السيولة ،التي ترتبط بمبادلات القروض المتعثرة Credit Default Swaps (CDS) [٣].

٣/٤/٧ دور مقررات بازل في مكافحة آثار فيروس كورونا(كوفيد ١٩)على البنوك :

أعلنت لجنة بازل حزمة اجراءات تهدف لمكافحة آثار انتشار فيروس كورونا علي قطاع البنوك ،اشتملت بشكل أساسي على تأجيل تنفيذ معايير بازل(٣)،وبشكل خاص ما يتعلق بمتطلبات رأس المال ، وذلك حتى الأول من يناير ٢٠٢٣ ، كما أعطت اللجنة البنوك ذات التمديد لاعتماد الإطار الجديد لمخاطر السوق ، ومتطلبات الإفصاح ضمن الدعامة الثالثة ، وأخيرا قامت بتأجيل تطبيق الإطار النظامي لمتطلبات البنوك حتى ٢٠٢٢م [٤].

٣/٤/٧/١ سياسات البنوك المركزية في مواجهة آثار كورونا علي قطاع البنوك[٥]:

أ- تخفيض سعر الفائدة :

أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي – البنك المركزي الأمريكي- في يوليو من العام ٢٠٢٠ على سعر الفائدة قُرب المستويات الصفرية دون تغيير كما كان متوقعا ،

---

(7) Christian M.MC Namara and all, **Op. Cit**., P 9.

(1) Grody, A., & Hughes, P., " **The Global Risk Regime- New Roles for Auditors**", Online Posted Research, (May 2015) , p.5.

(2) Kolokolova, O., Tsung, M., & Poon, S.," **Systematic and Firm – Specific Credit and Liquidity Risks of CDS Spreads Citation formats**", Online Research, 2015, p.2 .

٤() محبوب علي و سنوسي علي ، " تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات لجنة بازل 3" ، **مجلة التكامل الاقتصادي** ، الجزائر ، مج ٨ ،ع٣ ، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ٨٠ .

٥() لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجدIII . متاح على : موقع البنك المركزي المصري - https://www.cbe.org.eg/
- د . عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي ، " **النظام المصرفي العالمي في مرحلة ما بعد أزمة جائحة كورونا** " ،ورقة بحثية ، الاجتماع السنوي الخامس عشر ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، (٩-١٠ ديسمبر ٢٠٢٠) .

وكرر تعهداته باستخدام"كافةالأدوات المتاحة" بُغية دعم الاقتصاد والإبقاء على أسعار الفائدة قُرب الصفر لحين اتمام التعافى من تداعيات جائحة فيروس كورونا،حيث صوت كل أعضاء لجنة السياسة النقدية بمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لصالح الإبقاء على النطاق المستهدف لأسعار الفائدة،بالأجل القصير بين(٠: ٠.٢٥٪) كحد أقصى .

ب- عمليات إعادة الشراء طويلة الأجل[١]:

بُغية حفز النشاط الإقراضي ، عمد البنك المركزي الهندي إلي تفعيل عمليات إعادة الشراء(الريبو) طويلة الأجل ، فضلا عن خفض أسعار الفائدة حيث توقع قيام تلك الإجراءات بضخ أموال تقدر بما يربو على التريليون روبية عبر عمليات إعادة الشراء ، وفي ذات الوقت قامت الصين بضخ ١.٢ تريليون (يوان) عبر اتفاقيات إعادة شراء السندات، التي تزامنت مع قيام البنك المركزي الصيني بتخفيض سعر الريبو بهدف زيادة نشاط الإقراض[٢].

ج- إصدار سندات مضادة للجائحة : بحيث يكون العائد موجها لمكافحة الفيروس .

د- حزم الإغاثة : أقرت العديد من البنوك المركزية حزم اغاثية مختلفة للبنوك المحلية .

٤- بازل (IV) :

في ديسمبر ٢٠١٧ أصدرت لجنة بازل (BCBS) ، الورقة النهائية المتضمنة لمجموعة الإصلاحات والتعديلات على المناهج المعيارية ، بهدف محاولة قياس وإدارة كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل ، والتي تعد بمثابة نوع من المراجعة النهائية لما أطلق عليه اتفاقية بازل(3)، والتي مهدت الطريق لاتفاقية جديدة يطلق عليها البعض بازل[3](IV) ()، ويطلق عليها في انجلترا بازل (٣.١)[٤] ، والتي هدفت لمحاولة تقليص الفجوة بين المناهج المعيارية والداخلية .

وتتعلق اتفاقية بازل (IV) بالتغييرات المتفق عليها في (٢٠١٦ /٢٠١٧) على مقررات بازل . وقد ركزت علي عملية احتساب المخاطر المرجحة بأوزان الأصول RWA ، وكذا نسبة رأس المال ، الأمر الذي يستتبعه بالضرورة التأثير علي كل من استراتيجيات تطوير البنوك ،

---

[١] () عبد الرحمن بن محمد الرزين ، " دراسة إمكانية إعادة شراء الشركات السعودية لأسهمها" ، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، ع ٢٢ ، ٢٩ فبراير ٢٠١٢ ، ص.ص ١٩١-٢٣٥.

[٢] () سيد بدر ، " المصارف العربية: بازل تؤجل تنفيذ متطلبات معيار ٣ حتى يناير ٢٠٢٣ لمواجهة كورونا" ، **جريدة المال** ، عدد ٤ مايو ٢٠٢٠ .

(3) Davies, H. , "**The Last Basel Round**? " , Project Syndicate, Online Posted Research, (Dec 2017).

(4) "Prudential standards in the Financial Services Bill Policy statement" , government publication ,**HM Treasury** ,UK Government, March 2020 , p.3.

وهيكلة النظام المستقبلي . ونظرا لأن مخاطر الائتمان ربما تعرض المركز المالي للبنك للخطر ، كنتيجة للتأثير المباشر للمخاطر الائتمانية ، وكفاية رأس المال علي النشاط الرئيسي للبنك ، ومن ثم تعمد تلك البنوك عادة لاتخاذ استراتيجيات مختلفة بهدف مواجهة وإدارة هذا الخطر[١].

ثانيا: انعكاسات معايير لجنة بازل علي جودة التقارير المالية:

يحاول الباحث في هذا الجزء من البحث التعرض لمجموعة من أبرز المؤشرات الحاكمة للعملية التقييمية لجودة التقارير المالية ، وفي ذات الوقت سيحاول الربط بين كل مؤشر منها وبين مقررات لجنة بازل تحقيقا لغرض البحث الرئيسي ، وذلك كما يلي :

١. مؤشرات جودة التقارير المالية ومدى تأثير قواعد لجنة بازل عليها:

اهتم الأدب المحاسبي بمجموعة المؤشرات التي قد يمكن عبرها الوقوف على جودة التقارير المالية ، مع محاولة تبيان مدى العلاقة بينها وبين تطبيق معايير بازل . ولعل أبرز تلك المؤشرات كما أشار (**الرشيدي ٢٠١١**) هي [٢] :

- جودة الأرباح .
- تنبؤات المحللين الماليين .
- عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح .

١/١ جودة الارباح :

وتعتبر أحد أبرز المؤشرات التي ربما ترتبط بمستوى جودة التقارير المالية .

١/١/١ : جودة الأرباح (الأبعاد والمؤشرات وآليات القياس): بالرغم من وجود العديد من التعريفات في الأدب المحاسبي لجودة الأرباح ، إلا أن أغلبها ينحصر فيما يلي :

أولا) المحور الأول المرتكز على استمرارية الربح : ويعتقد أنصاره بأن بجودة الأرباح عبارة عن مدى استمرار واستقرار تلك الأرباح بشكل شبه منتظم زمنيا ، ومن أبرز النماذج الخاصة بذلك هو

---

(١) محمد علي عبود مجيد الحريث و د .حسن أحمد إسماعيل حزوري ، " مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي :دراسة تطبيقية "،**مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية** ،جامعة القدس المفتوحة،ع ٤٣، ٢٠١٨ ،
ص.ص ٢٤٢-٢٥٢ .

٢ () د.ممدوح صادق محمد الرشيدي ، " دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية " ، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة** ، كلية التجارة – جامعة سوهاج ، مج ٢٦ ، ع ٢ ، (ديسمبر ٢٠١٢) ، ، ص ٣٣.

نموذج (**Richardson, et al,2005**) والذي يرتكز على مقارنة حجم صافى التدفقات النقدية المحقق من أنشطة التشغيل بالمستحقات [١].

ثانيا) المحور الثاني المرتكن على مدى الصدق: ويعتقد أنصاره بأن جودة الأرباح هي مدى الصدق الذي تعبر به الأرباح عن الأحداث المالية للشركة [٢]، ومن أبرز النماذج الخاصة بذلك نموذجي (**Hodge,F.,2003**) ، و (**Shippe,K. and Vincent, I.,2003**).

ثالثا) المحور الثالث المرتكز على التنبؤ : ويعتقد أنصاره بأن المقصود بجودة الأرباح هو مدى قدرة الربح على التنبؤ بالتدفقات النقدية الخاصة بأرباح التشغيل[٣]، ومن أبرز النماذج الخاصة بذلك نموذجي (**Cohen,D.,2003**) ، و(**Mikhail ,M. et al, 2003**) ، وكذا التنبؤ بالأرباح المستقبلية، ومن أبرز النماذج الخاصة بذلك هو نموذج (**Lev,B.,2003**) .

وبالإضافة للمحاور الثلاثة السابق الإشارة إليها ، يعتقد الباحث بوجود محور رابع وهو:

رابعا) المحور الرابع المرتكز على الدمج بين التنبؤ والصدق : وحاول أنصاره تحقيق الدمج بين المحورين الثاني والثالث ، حيث اعتمدت الدراسات التي تبنت هذا المحور فكرة أن جودة التنبؤ كهدف أساسي يرتكن في أحد جوانبه الأساسية على مدى الصدق في التعبير ، الذي يسمح – بالإضافة لعوامل أخرى – بالتنبؤ الجيد . ومن أبرز نماذجه نموذج (**Barue 2005**) والذي حاول الوصول لمقياس أكثر تكاملا ، لجودة الأرباح وذلك بالاتساق مع خصائص جودة المعلومات(الملائمة والاعتمادية) [٤].

ويتضح للباحث من خلال العرض السابق وجود بعض المؤشرات الفرعية التي يمكن استخدامها للحكم على مدة جودة الأرباح مثل :

- استمرارية الأرباح .
- القدرة التنبؤية والمعلومات المستقبلية .
- جودة الاستحقاقات .
- تمهيد الدخل .

---

[١] د. فريد محرم فريد إبراهيم ، " أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين جودة التقارير المالية وتكلفة حقوق الملكية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، مج ٢٣ ، ع ٢ ، ٢٠١٩ ، ص .ص ٦٣٠-٦٣١.

[٢] د. بديع الدين ريشو ، ، " جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة و وسائل القياس : دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية " ، **مجلة التجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ع١، ٢٠١٣ ، ص ١٥٦.

[٣] هالة فضيل حسين ، " أثر القدرة التنبؤية لنموذج الخسائر المحققة على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية " ، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، مج ١٢ ، ع ١ ، ٢٠٢١ ، ص.ص ١-٢٤.

[٤] محمود أحمد أحمد علي ،" العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وجودة التقارير المالية :دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، مج ١٩ ، ع ٢ ، (يوليو ٢٠١٥) ، ص.ص ٢٧-٢٨.

٢/١/١ انعكاس مقررات بازل على جودة الأرباح كأحد مؤشرات جودة التقارير المالية :

بالنظر لجودة الأرباح تبعا لأي بعد من الأبعاد الأربع المشار اليها بعاليه ، يمكن للباحث القول بوجود ارتباط قوي بين كل من جودة الأرباح من زاوية ، وبين الإفصاح من الزاوية الأخرى ، فمثلا بالنظر من زاوية المحور الأول المرتكن على استمرارية الربح ، يجد الباحث أن فكرة استمرار أواستقرار الأرباح بشكل زمني شبه منتظم تتطلب بحد ذاتها وجود إفصاح جيد ،وذلك حتى يمكن التحقق من دقة تلك الأرباح ، في كل فترة من فترات السلسلة الزمنية المعينة.

وبالنظر إلى جودة الأرباح ، من الزاوية الثانية ، المرتكنة على الصدق ، وحيث أن جودة التقارير المالية ، بهذه الرؤية تتطلب تحقق أمانة العرض ، لذا تعد – أمانة العرض – أحد الأركان المحورية لفكرة الإفصاح الجيد ، ومن خلال ما سبق يُمكن للباحث القول بأنه متى تم تحقيق إثبات وجود علاقة بين تطبيق مقررات بازل وبين الإفصاح فيمكن حينها الادعاء بوجود انعكاس أو علاقة أو أثر لتطبيق مقررات بازل علي جودة التقارير المالية، وبمعنى آخر فإنه إذا كانت هناك علاقة بين تطبيق مقررات لجنة بازل وبين الإفصاح ، وكانت هناك علاقة بين الإفصاح وبين جودة الأرباح ، كأحد مؤشرات جودة التقارير المالية ، إذن فهناك علاقة بين تطبيق مقررات بازل وبين جودة التقارير المالية ، ومن ثم ينصب حديث الباحث فيما يلي على محاولة استقصاء طبيعة العلاقة بين تطبيق مقررات بازل وبين الإفصاح .

وتماشيا مع نفس السياق السابق ، فقد خلصت دراسة **(عائشة ٢٠٢٠)** [١] إلى أن تطبيق مقررات بازل (3) ، يضمن إلى حد كبير مستوى أعلى نسبيا من الشفافية والإفصاح عند عمل القوائم المالية ، ويسهم أيضا في زيادة معدلات جودة مكونات رأس المال المصرفي ، ومن ثم مدى قدرته على تغطية – كل أو أهم أو أغلب – المخاطر المصرفية ، ومن ثم زيادة درجة قدرة البنك على التصدي والمواجهة ، على حدوث أية أزمات مالية مستقبلية ، بما قد ينعكس على مستوى الإفصاح ، عن كل من المخاطر ، ومكونات ، وحتى هيكل رأس المال وكفايته ، فضلا عن محاولة توفير معلومات تفصيلية لكل لأطراف عن المخاطر المحتملة ، بما قد يسفر عن زيادة جودة مكونات رأس المال ، بُغية العمل على امتصاص الخسائر المحتملة مستقبلا.

كما انتهت دراسة (**زاهدة ٢٠١٩**) [٢] إلى أن تطبيق مقررات بازل (3) ، قد يوفر الالتزام المأمول للبنك ، وفي ذات الوقت يساعد علي تعزيز جودة التقارير المالية.

---

[١] () عائشة حمدي الليثي وآخرون ، " تأثير تطبيق مقررات بازل على الإفصاح المحاسبي بغرض تحسين جودة مكونات رأس المال في البنوك " ، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ع ٤ ، (ديسمبر ٢٠٢٠) ، ص ١٢٣.

[٢] () د. زاهدة علي ياسين ، " مدى التزام المصارف بمعايير لجنة بازل في قياس المخاطر المالية بما يحسن جودة التقارير المالية : دراسة تحليلية في مصارف عراقية مختارة " ، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال** ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العراق ، ع ١٠ ، ٢٠١٩ ، ص ٣٣١.

وتعليقا علي ذلك ، يمكن للباحث الادعاء بوجود علاقة ارتباط قوية ، بين تطبيق مقررات بازل و بين الإفصاح المحاسبي ، وبالتبعية بين تطبيق مقررات بازل وبين جودة التقارير المالية.

٢/١ تنبؤات المحللون الماليين :

يُعتبر المحللون الماليين أحد أهم فئات وساطة المعلومات بأسواق المال ، كما تُعتبر التقارير والقوائم المالية أحد أبرز المصادر الرئيسية التي يرتكنون إليها ، كي يستطيعوا انجاز ما يطلبه ويحتاجه الأطراف ذات الصلة .

١/٢/١ طبيعة العلاقة بين مقررات بازل وبين جودة التقارير المالية ممثلة بمؤشر تنبؤات المحللين الماليين :

عادة ما يتراوح مدى رؤية المحللين الماليين، بين ركنين أساسيين هما العائد والمخاطرة ، فالأطراف ذات الصلة عموما ، والمستثمرون بشكل خاص عادة ما يبحثون عبر رؤية المحللين الماليين عن:

١. العائد المتوقع الحصول عليه بالاستثمار بالبنك محل التنبؤ .
٢. حجم وكيف المخاطر المحتملة بالبنك محل التنبؤ .

وتعتبر القيمة المعرضة للخطر **(Value – at–Risk : VAR)**[١] أحد أبرز الأساليب التي تعتمدها البنوك الكبيرة بشكل موسع . حيث يعد قياس المخاطر أحد أعقد العمليات التي تتطلب معلومات دقيقه ، ومن ثم فقد تم اقتراح " معيار القيمة المعرضة للمخاطر **(VAR)** " بواسطة لجنه بازل ، كأداة لقياس حجم مخاطر السوق .

واستخلاصا مما سبق يمكن الباحث القول بأن أسلوب القيمة المعرضة للخطر ، أضحى أحد أبرز الأساليب التي يرتكن إليها المحللون الماليين لتقييم مخاطر السوق ، الأمر الذي يتضح من خلاله طبيعة منحنى العلاقة بين تنبؤات المحللين الماليين ، كأحد أبرز مؤشرات جودة التقارير المالية وبين تطبيق مقررات بازل للرقابة المصرفية .

٣/١ عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح[٢] :

---

[١] () لمزيد من التفاصيل ، راجع :
- إيهاب إبراهيم حامد عبد العال ، " أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على القيمة المعرضة للخطر : دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية " ، **مجلة المحاسبة والمراجعة** ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، ع ٣ ، ٢٠٢٠ ، ص.ص ١١١-١٦٥.

[٢] () لمزيد من التفاصيل ، راجع :
- د. مؤمن فرحات السيد محمد ، " أثر تطبيق نظام "GFMIS" على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية: دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية " ، **مجلة المحاسبة والمراجعة** ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، ع ١ ، ٢٠٢١ ، ص.ص ٢٨٠-٣٦٧ .

كنتيجة لفصل الملكية عن عملية اتخاذ القرار، فقد يعمد بعض الداخليين إلى الاستثمار بمشاريع أقل من المستوى المطلوب ؛ بُغية تحقيق منفعتهم الخاصة ، ولو على حساب المساهمين الأصليين ، خصوصا في ظل زيادة حالة عدم تماثل المعلومات، الأمر الذي ربما دفع العديد من كُتاب الأدب المحاسبي نحو مزيد من الاهتمام بدراسة قدرة دور المعلومات المحاسبية ، على الحد من حالة عدم التماثل المعلوماتي ، وكذا اختيار أنسب الفرص الاستثمارية ، فزيادة جودة الإفصاح المالي يمكن لها أن تسهم في الحد من السلوك الانتهازي لبعض المديرين [١] .

وقد تنامى اهتمام الأدب المحاسبي بممارسات إدارة الأرباح ، باعتبارها واحدة من تكاليف الوكالة ، حيث يرجع جزء كبير من الانهيارات التي أصابت بعض كبريات الشركات الأمريكية إبان الفترة من ٢٠٠١ : ٢٠٠٢ م إلى قيام إدارات تلك الشركات بالتلاعب في أرباحها المفصح عنها ؛ من أجل العمل على تحقيق مكاسب خاصة عن طريق الإفصاح عن أداء مالي غير حقيقي[٢].

١/٣/١ : طبيعة منحنى العلاقة بين جودة التقارير المالية وبين عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح [3] :

يعتمد الدور الذي قد تسهم به جودة الأرباح المحاسبية في تخفيض عدم التماثل في المعلومات المحاسبية على عدة مبررات لعل أهمها قدرة معلومات الأرباح المحاسبية الحقيقية على الحد من مخاطر المعلومات ، كما أن زيادة مستوى جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتضمنة بالقوائم المالية (وبشكل خاص رقم الربح المحاسبي) ، والتي قد تعمل على تخفيض توقعات المستثمرين بخصوص المخاطر، فضلا عن درجة الاختلاف في المعلومات بين الإدارة من جهة وباقي الأطراف ذات الصلة من الجهة الأخرى ، يمكن له أن يُسفر عن تخفيض حالة عدم

- د. وليد شحاتة محمد قاسم سليمان ، " دور جودة المراجعة في تقليل عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على مخاطر انهيار أسعار الأسهم"، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مج ٢٤ ، ع ٣ ، ٢٠٢٠ ، ص.ص ١-٣٥.

١() محمد سامي سلامة خلف ، " أثر التخصص الصناعي للمراجع وجودة التقارير المالية على كفاءة الإستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مج ٢٤ ، ع ٤ ، ٢٠٢٠ ، ص٣.

٢() د. السيد أحمد محمود فودة ، " الأرباح : دراسة اختباريه على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، **مجلة البحوث المحاسبية** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ع ٢ ، (ديسمبر ٢٠١٧) ، ص ٢٨٤.

3() لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- د. محمود محمد السيد ، " دراسة واختبار المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية المرحلية - دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ع ١ ، مج ٥ ، (يناير ٢٠٢١) ، ص.ص ١٥١٤-١٥٦٧.
- د. علاء الدين توفيق إبراهيم ضيف ، " أثر العلاقة المشتركة بين إستراتيجية الأعمال وإستراتيجية إدارة الأرباح على خطر الإفلاس: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي " ، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ع ١ ، مج ٥ ، (يناير ٢٠٢١) ، ص.ص ١-٧٢.

التماثل المعلوماتي.[١]وتعتبر إدارة الأرباح بمثابة محاولة مقصودة من الداخليين بهدف التأثير أو التلاعب بالأرباح المفصح عنها عبر أساليب محاسبية معينة[٢] .

٢/٣/١ : طبيعة منحنى العلاقة بين تطبيق مقررات بازل وبين جودة التقارير المالية ممثلة بمؤشر عدم تماثل المعلومات و إدارة الأرباح :

أقرت لجنة بازل العديد من القواعد بهدف العمل على وقاية البنوك من الأخطار المحتملة ، كخطر عدم التماثل المعلوماتي أوإدارة الأرباح ، فقد استهدفت مقررات لجنة بازل حماية المستثمرين من ممارسات الداخليين ؛ بهدف الحفاظ على ثقة المودعين والمستثمرين .

فمثلا ، اشتملت بازل(1) معيارا موحدا لكفاية رأس المال ، هذا المعيار قد عين حد أدنى للعلاقة بين رأس المال بالمفهوم الأكثر شمولا ، والأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان – حُددت ٨٪ في نهاية شهر ديسمبر١٩٩٢– حيث أضحى هذا المعيار يُستخدم للدلالة على المركز المالي للبنك .وفي ذات السياق فقد أتت اتفاقية بازل (2) بإطار جديد استهدف محاولة تعزيز متطلبات رأس المال ، رفع مستوى أمان وسلامة البنوك ، توفير نظام أشمل لإدارة المخاطر المصرفية ، وأخيرا المحافظة على انضباط السوق ، وذلك عبر العمل على رفع مستوى الشفافية في إعداد التقارير والقوائم المالية .

وتماشيا مع السياق ذاته ، فقد انتهت دراسة (**أبو بكر ٢٠١٤**)[٣] لوجود اثار انعكاسية لآليات السيطرة والتحكم ، وفقا لمعايير لجنة بازل (3) ، وذلك عند تطبيقها على جودة التقارير المالية للبنوك ، حيث تهدف آليات السيطرة والتحكم ، إلى محاولة حماية حقوق المساهمين خصوصا والأطراف ذات الصلة عموما ،عبر إحكام الرقابة والسيطرة على إدارة الشركة.

ومن خلال العرض السابق يمكن للباحث الادعاء بوجود علاقة قوية بين تطبيق مقررات بازل بإصداراتها المختلفة وبين جودة التقارير المالية ، الأمر الذي ربما له بالغ الأثر على عمليات إدارة المخاطر المصرفية المختلفة .

ومن خلال التحليل والشرح السابق يمكن عرض أهم النتائج التي انتهي اليها البحث ، وذلك على النحو التالي :

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات لجنة بازل ، وبين جودة التقارير المالية في قطاع البنوك التجارية .

١() د. أكرم سامي مرقص ، " تحليل العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال وجودة الأرباح المحاسبية في ضوء تطبيق معايير تطبيقية دراسة : IFRS "، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مج ٢٢ ، ع ٢ ، (يوليو ٢٠١٨) ، ص ٢٨.

(5) Bhundia, A., " A comparative Study Between Free Cash Flows and Earnings Management", **Business Intelligence Journal** , Vol. 5 , No. 1 , (January 2012) , p 124.

٣() د. أبو بكر سالم على موسى ، " إصلاحات مقررات لجنة بازلIII للرقي بالبنوك الليبية "، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، جامعة قناة السويس،ملحق مج٥ ،٢٠١٤ ، ، ص ٣٠٥.

٢. توجد العديد من الآليات التي قد يمكن استخدامها لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي في إطار مقررات لجنة بازل ، بالشكل الذي يمكم له المساهمة – بدرجة أو بأخرى – في تخفيض درجة تلك المخاطر ، ومنها العمل على تطوير معايير المحاسبة المصرية ، زيادة درجة شفافية المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية ، التوسع في الإفصاح عن تنبؤات الإدارة بالمخاطر ، وأخيرا تطوير دور البنك المركزي ؛ باعتباره الجهة المشرفة على القطاع البنكي.

٣. الإفصاح الكافي والسليم عن المخاطر يمكن له المساهمة بتحسين جودة التقارير المالية ، ومن ثم يمكن أن يوفر الموثوقية ، الملائمة ، والاعتمادية للمعلومات الواردة بها ، الأمر الذي يساعد متخذي القرارات .

٤. تتأثر كل من مخاطر الائتمان ، السوق ،السيولة ، المخاطر التشغيلية ، وكذا المخاطر القانونية كأهم أبرز تصنيفات مخاطر الاستثمار البنكي انخفاضا ، بدرجة الالتزام بتطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية .

٥. لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا أساسيا في رسم الخطوط العريضة للسياسات المالية البنكية ، فضلا عن إجراء كل التعديلات الهيكلية اللازمة ، بالاضافة الى زيادة حجم الأموال المخصصة كاحتياطيات ؛ وذلك بهدف العمل على محاولة سد الثغرات المالية الموجودة ، وفي ذات الوقت تقليص فرص واحتمالات ظهور الأزمات المالية في المستقبل .

٦. لا تتوقف كفاءة عمليات الإقراض البنكي على التقييمات الفردية للأفراد والجهات طالبي الاقتراض ، بل يتسع ليشمل عمليات تقييم البنك للقطاعات الاقتصادية التي يعمل فيها طالبي الاقتراض .

٧. زيادة معدلات كفاية رأس المال ، وذلك تبعا لمقررات لجنة بازل ، يمكن لها أن تزيد من معدلات التحوط لخسائر الائتمان ، فضلا عن زيادة قدرة البنوك على امتصاص الأزمات المالية .

توصيات الدراسة:

يوصى الباحث ، في ضوء النتائج السابقة المشار إليها ، بالآتي :

١. تشجيع البنوك التجارية على منح الائتمان المدروس ، فضلا عن رفع مستوى كفاءة إدارات الائتمان بتلك البنوك ، وإيجاد الأدوات المالية المبتكرة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة .

٢. تنويع الاتجاهات التي تقوم البنوك التجارية بتوجيه فوائضها إليها ، بالاضافة الى زيادة منح المزايا الإضافية للأنشطة المصرفية الموجهة بالأساس للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، وعدم الاقتصار أو التركيز فقط على أذون الخزانة ، وعلى الأوراق الحكومية.

٣. العمل على تحديث وإعادة هيكلة قواعد البيانات الموجودة فعليا ، والخاصة بالبنوك التجارية ؛ بغرض زيادة القدرة على استخدامها في كل من عمليات تحليل معلومات القروض والمقترضين المحتملين – طالبي الاقتراض – ، وكذا عمليات تحديث منهجية التحليل الائتماني ، بهدف تقييم المخاطر بشكل أكثر فاعلية .

٤. تشجيع قيام البنوك التجارية بالعمل على تحسين إدارة المخاطر الائتمانية ، وتجنبها الزيادة في منح الائتمان ، المتسم بنسب أوزان مخاطر عالية ، بما يُحمل البنك التجاري عبء تغطية مخاطره المحتملة ،من رأس المال ، بالشكل الذي قد يخفض نسب القروض المتعثرة في الأجل القصير ، للحد من الزيادة المتطلبة في رأس المال وفقا لما تتطلبه بازل (IV).

٥. ضرورة قيام البنوك التجارية بالعمل على زيادة الإفصاح والشفافية ، وتوفير المعلومات الكافية المتعلقة باستراتيجيات المخاطر ، ومتطلبات رأس المال ، بهدف العمل على مجابهة ضغوط السوق .

قائمة المراجع :

أولا – المراجع العربية :

أ. الدوريات العربية

- د.أبو بكر سالم علي موسى ، " إصلاحات مقررات لجنة بازلIII للرقي بالبنوك الليبية "، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ،جامعة قناة السويس،ملحق مج٥ ،٢٠١٤ ، ص.ص ٢٩-٥٣.
- د.إبراهيم محمد إبراهيم و د. نادية أبو فخره محمود ، " تأثير مخاطر الاستثمار علي الأداء المالي لصناديق الاستثمار بالبنوك التجارية المصرية " ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ،ع ٤ ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، أكتوبر ٢٠١٤ ، ص.ص ١-٣٥.
- د.السيد أحمد محمود فودة ، "العلاقة بين سيولة الأسهم وإدارة الأرباح: دراسة اختبارية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"،**مجلة البحوث المحاسبية**،كلية التجارة ،جامعة طنطا ،ع ٢ ، (ديسمبر٢٠١٧) ، ص.ص ٢٦٢- ٣٤٠.
- د.أكرم سامي مرقص ،" تحليل العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال وجودة الأرباح المحاسبية في ضوء تطبيق معايير تطبيقية دراسة : IFRS "، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، مج ٢٢ ، ع ٢، (يوليو٢٠١٨) ، ص.ص١٠- ٥٤.

- إيمان علي عبد الوهاب وآخرون ، " القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء اتفاقية بازل (III) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) : دراسة تطبيقية "،**مجلة البحوث المالية والتجارية** ،كلية التجارة–جامعة بورسعيد، ع١ ،٢٠١٩، ص.ص١٢٤–١٤٣.
- إيهاب إبراهيم حامد عبد العال،" أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على القيمة المعرضة للخطر: دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية "، **مجلة المحاسبة والمراجعة**،كلية التجارة ،جامعة بني سويف، ع ٣ ،٢٠٢٠ ،ص.ص ١١١–١٦٥.
- د.إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد،" الرقابة المصرفية وسلامة العمل المصرفي : دراسة في ضوء معايير لجنة بازل الدولية "، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** ، جامعة المنصورة ، ع ٧٥ ، (مارس ٢٠٢١) ، ص.ص ٩٠٠–٩٩٣ .
- د.بديع الدين ريشو،" جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة ووسائل القياس دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية"،**مجلة التجارة والتمويل**،كلية التجارة،جامعة طنطا،ع١،٢٠١٣،ص.ص١٤٩–١٩٦.
- د.زاهدة علي ياسين،" مدى التزام المصارف بمعايير لجنة بازل في قياس المخاطر المالية بما يحسن جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية في مصارف عراقية مختارة"، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العراق، ع١٠،٢٠١٩، ص.ص٣٢٤–٣٤٥.
- سيد بدر ،" المصارف العربية: بازل تؤجل تنفيذ متطلبات معيار ٣ حتى يناير ٢٠٢٣ لمواجهة كورونا" ، **جريدة المال** ، عدد ٤ مايو ٢٠٢٠
- عبد الرحمن بن محمد الرزين ،" دراسة إمكانية إعادة شراء الشركات السعودية لأسهمها " ، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، ع٢٢ ، (٢٩فبراير ٢٠١٢) ، ص.ص١٩١–٢٣٥.
- عمار عريس و د. مجدوب بحوصي ،" تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي " ، **مجلة البشائر الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار الجزائر، مج٣،ع٨ ،(مارس٢٠١٧)، ص.ص٩٨–١١٧.
- عائشة حمدي الليثي وآخرون ، " تأثير تطبيق مقررات بازل على الإفصاح المحاسبي بغرض تحسين جودة مكونات رأس المال في البنوك "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ع ٤ ، (ديسمبر ٢٠٢٠) ، ص.ص ١٠١–١٢٦.
- د.علاء الدين توفيق إبراهيم ضيف ،"أثر العلاقة المشتركة بين إستراتيجية الأعمال وإستراتيجية إدارة الأرباح على خطر الإفلاس: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي "، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**،كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية،ع١،مج٥،(يناير ٢٠٢١)، ص.ص ١–٧٢.

- د.فاطمة الزهراء رقايقية و د. صيد ماجد ، " انعكاسات معايير بازل (III)علي منظومة الرقابة والإشراف في النظام المصرفي الجزائري " ، **مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية** ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر،ع ٩، ٢٠١٧، ص.ص ٢٤٥-٢٧٢ .
- د. فريد محرم فريد إبراهيم ، " أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين جودة التقارير المالية وتكلفة حقوق الملكية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، مج ٢٣ ، ع ٢ ، ٢٠١٩ ، ص.ص ٦٣٠-٦٣١.
- د.محمود أحمد أحمد علي ، " العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وجودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، مج ١٩ ،ع ٢ ، (يوليو ٢٠١٥) ، ص.ص ٢٧-٢٨.
- محمد إبراهيم محمد وآخرون ، " أثر احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك المصرية "، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، جامعة عين شمس -كلية التجارة ، ع ٤، (ديسمبر ٢٠٢٠) ، ص. ص ٥٥-٧٤.
- محمد سامي سلامة خلف ،" أثر التخصص الصناعي للمراجع وجودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار :دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية " ، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مج ٢٤ ، ع ٤ ، ٢٠٢٠ ، ص.ص١-٤٩.
- محبوب علي و سنوسي علي، " تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات لجنة بازل 3" ، **مجلة التكامل الاقتصادي** ،الجزائر، مج ٨،ع٣،سبتمبر ٢٠٢٠، ص.ص٧١-٨٨ .
- د. محمود محمد السيد،" دراسة واختبار المقدرة التقييميه للمعلومات المحاسبية المرحلية – دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"،**مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة،جامعة الإسكندرية ،ع١،مج٥،(يناير ٢٠٢١)، ص.ص١٥١٤-١٥٦٧.
- د. مؤمن فرحات السيد محمد،" أثر تطبيق نظام "GFMIS" على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية: دليل تطبيقي من وزارة المالية المصرية "، **مجلة المحاسبة والمراجعة** ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ،ع١ ،٢٠٢١، ص.ص٢٨٠-٣٦٧.
- د.هشام حسن عواد المليجي و د.عماد سعد محمد الصايغ ،" مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل III : دراسة ميدانية "، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس،ع٤،(أكتوبر ٢٠١٢)،ص.ص١٠٩٥- ١١٥٤.
- هالة فضيل حسين،"أثر القدرة التنبؤية لنموذج الخسائر المحققة على جودة الأرباح المحاسبية:دراسة تطبيقية "،**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**،كلية التجارة،جامعة قناة السويس ، مج١٢ ،ع٢٠٢١،١،ص.ص١-٤

- د. وليد شحاتة محمد قاسم سليمان ، " دور جودة المراجعة في تقليل عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على مخاطر انهيار أسعار الأسهم"، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مج ٢٤ ، ع ٣ ، ٢٠٢٠ ، ص.ص ١-٣٥.

ب . أخرى

- الملامح الأساسية لاتفاق بازل ٢ والدول النامية "، صندوق النقد العربي ، دراسة مقدمة إلي الاجتماع السنوي الثامن والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية المنعقد بالقاهرة ، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة .
- إضاءات مالية ومصرفية،نشرة توعية،**معهد الدراسات المصرفية**،الكويت،س٥،ع٥، ٢٠١٢.
- تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجدIII .

متاح على : (موقع البنك المركزي المصري) https://www.cbe.org.eg

- د. عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي ،" **النظام المصرفي العالمي في مرحلة ما بعد أزمة جائحة كورونا** " ، ورقة بحثية، الاجتماع السنوي الخامس عشر،صندوق النقد العربي ،أبو ظبي،(٩-١٠ ديسمبر ٢٠٢٠) . متاح على : https://www.amf.org.ae/

ثانيا المراجع الأجنبية :

1. Other

- Bhundia, A.,"A comparative Study between Free Cash Flows and Earnings Management", **Business Intelligence Journal**, vol. 5, No. 1, (January 2012), pp. 123-129.
- Du, Z., & Carlos, Z.," **Back testing Expected Shortfall: Accounting for Tail Risk**", Online Posted Research, 2015, PP. 1-45.
  Available at: www.ssrn.com
- Davies, H., "The **Last Basel Round?** ", Project Syndicate, Online Posted Research, (December 2017).
  Available at: https://www.project-syndicate.org/
- Grody, A., & Hughes, P., "The Global Risk Regime- New Roles for Auditors", Online Posted Research, (May 2015), pp.1-14.
  Available at: www.ssrn.com
- Kolokolova, O., Tsung, M., & Poon, S.," **Systematic and Firm – Specific Credit and Liquidity Risks of CDS Spreads Citation formats**", Online Research, 2015.
  Available at : www.ssrn.com
- Mc namara, C., Tente, N., & Metrick, A.," Swiss Finish to Basel III", Online Posted Research, 2015, pp 1-10.
  Available at: www.ssrn.com

- Ojo, M.," **Preparing For Basel IV – Why Liquidity Risks Still Present A Challenge to Regulators in Prudential Supervision**",Online Posted Research, 2013
  Available at: www. ssrn.com
- Pacces, A.,"The Future in Law and Finance", Online Posted Research, 2013, pp.1-44.
  Available at: https://www.researchgate.net/
- "Prudential standards in the Financial Services Bill Policy statement " , government publication ,HM Treasury ,UK Government, March 2020, pp. 1-9.
  Available at: https://assets.publishing.service.gov.uk/
- The Basel III Accord.
  Available at : https://www.basel-iii-accord.com/
- Went, P.," **The Incremental Risk Capital Charge – a Challenge for Risk Managers**", Online Posted Research , 2015 .
  Available at : www.ssrn.com